الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

السبت 18 رجب 1425 هـ 4 سبتمبر 2004 العدد 9412

بريـد طبـاعة

الأمير عبد الله يوجه بتخصيص 41 مليار ريال لتنفيذ مشاريع إضافية في قطاعات المياه والطرق والرعاية الصحية والمدارس

*** تسديد جزء من الدين العام للمساعدة في تخصيص مبالغ إضافية للخدمات والتنمية * زيادة رأس مال صندوق العقاري بمبلغ 9 مليارات ريال ورأس مال بنك التسليف إلى 3 مليارات**

جدة: «الشرق الأوسط»
أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس المجلس الاقتصادي الأعلى السعودي أمس، أنه وجّه وزير المالية بتخصيص 41 مليار ريال (11 مليار دولار تقريبا) من فائض الميزانية للإنفاق على مشاريع وبرامج تنموية جديدة، تنفذ على مدى خمس سنوات مقبلة. وقال الأمير عبد الله في رد على أسئلة توجّهت بها إليه وكالة الأنباء السعودية، وتشغل بال المواطنين عن موضوع فائض الميزانية المتوقع، من زيادة عائدات النفط الناجمة عن الارتفاع في الأسعار: «سوف ينفق الفائض كله فيما يحقق رفاهية المواطنين الكرام، مع التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير». وأكد الأمير عبد الله الحرص على أن تكون المشاريع شاملة لكافة مناطق المملكة، «وبالذات المناطق الأكثر احتياجا إلى المرافق والخدمات العامة، وقد وجّهنا وزير المالية بتخصيص مبلغ واحد وأربعين مليار ريال من الفائض لهذا الغرض». وجدّد ولي العهد التأكيد على أن الجزء الأكبر من الفائض سيوجّه لسداد جزء من الدين العام (الداخلي)، مشددا على أن هذه الخطوة ستساهم في تحريك وتنشيط الاقتصاد المحلي، وكشف أن تلك المبالغ التي ستعتمد لمشاريع تنموية تضاف إلى ما يعتمد لها في الميزانيات العامة، ستغطي خمسة قطاعات خدمية رئيسية هي المياه والمواصلات والصحة والتعليم والتدريب والإسكان. وكان نص المقابلة كما بثتها وكالة الأنباء السعودية على النحو التالي:

*** كثر الحديث أخيرا عن فائض الميزانية فهل لسموّكم الكريم أن يحدثنا عنه؟**

ـ في البداية نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا نحصيها على هذه البلاد وأهلها، وهذا الفائض الذي جاء نتيجة ارتفاع غير متوقع في أسعار البترول منة من المولى عز وجل، وسوف ينفق الفائض كله فيما يحقق رفاهية المواطنين الكرام، مع التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير على المواطنين، ومع الحرص على أن تكون شاملة لكافة مناطق المملكة، وبالذات المناطق الأكثر احتياجا إلى المرافق والخدمات العامة، وقد وجهنا وزير المالية بتخصيص مبلغ 41 مليار ريال لهذا الغرض.

*** ولكن يا صاحب السمو نقلت بعض وسائل الإعلام أن الأولوية سوف تكون لسداد جزء من الدين العام، فما هي صحة ذلك؟**

ـ الدين العام كأي دين هو حق يجب سداده، والدين العام بالذات يؤثر على نحو مباشر على سمعة الاقتصاد ومتانته، كما أنه يثقل الأجيال المقبلة بأعبائه، ولهذا جاء قرارنا بأن يوجه الجزء الأكبر من الفائض لسداد جزء من هذا الدين، الأمر الذي سوف ينعكس بإذن الله إيجابا على الاقتصاد السعودي، كما أنه سيمنحنا المزيد من المرونة في الميزانيات المقبلة، تمكننا من تحويل جزء من المبالغ المخصصة لخدمة الدين إلى الإنفاق التنموي، بما في ذلك بناء التجهيزات الأساسية وصيانتها وتجديدها.

*** لا شك أن سداد جزء من الدين العام ضرورة اقتصادية ملحّة، ولكن المواطن العادي قد لا يحس بأثر هذا السداد، فهل هناك من كلمة للمواطنين في هذا الصدد؟**

ـ أود أن أذكّر إخواني وأبنائي المواطنين أن حكومة خادم الحرمين الشريفين أخي الملك فهد بن عبد العزيز، حفظه الله، وهي تضع نصب عينيها مصلحة الأجيال المقبلة، لا تغفل رخاء هذا الجيل وراحته، ومن هذا المنطلق تقرر أن يخصص من الفائض مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال، تنفق على مدى خمس سنوات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ذات المساس المباشر بحياة المواطن اليومية في مختلف مناطق المملكة، وهذه اعتمادات إضافية غير ما يخصص سنويا لهذه المشاريع والبرامج في الميزانيات السنوية للدولة.

*** هل لسموكم أن يتفضل بإعطائنا المزيد من التفاصيل عن القطاعات التي ستخصص لها هذه الاعتمادات الكبيرة؟**

ـ عندما اخترنا هذه القطاعات، أخذنا بعين الاعتبار ما لمسناه ورأيناه وسمعناه بأنفسنا من احتياجات المواطنين الأعزاء، في شتى مناطق المملكة، كما أننا استرشدنا بآراء الخبراء من مواطنينا، وعلى هذا الأساس تقرر أن توزع الاعتمادات الجديدة، وقدرها ثلاثون ألف مليون ريال، إضافة لما يعتمد سنويا لتلك المشاريع والبرامج في الميزانية وتخصص للبرامج التالية: أولا: برنامج مشاريع شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول. إن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض سوف تسهم، بإذن الله، في إيصال المياه إلى عدد من المدن والقرى، وإلى حل مشكلة الصرف الصحي التي تعاني منها بعض المناطق، بالإضافة الى تجنيب أنفس المواطنين وأموالهم الآثار السلبية للسيول.

ثانيا: برنامج عاجل لإقامة طرق سريعة وفتح طرق مزدوجة ومفردة جديدة، داخل المدن والقرى وخارجها. إن الاهتمام بوسائل المواصلات أولوية أساسية من أولويات الدولة، منذ أن أقام كيانها جلالة الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، رحمه الله. وكما هو معروف فإن المملكة العربية السعودية أشبه ما تكون بالقارة في اتساعها وامتدادها وتفرقها، وسوف تساعد الاعتمادات الجديدة، بإذن الله، على تسهيل الانتقال بين أجزائها بيسر وأمان.

ثالثا: برنامج لتطوير الرعاية الصحية الأولية بكافة المناطق. إن اهتمامنا بهذا القطاع راجع إلى اقتناعنا الراسخ بأن الوقاية خير من العلاج، وانتشار مراكز للرعاية الصحية الأولية سوف يؤمّن العناية الضرورية للأم والطفل، ولكافة أفراد الأسرة، ويحل مشاكلهم الصحية أولا بأول، ويجنّبهم، بعون الله، مغبة الأمراض التي يؤدي إهمالها إلى استفحال في المستقبل وصعوبة علاجها.

رابعا: برنامج سريع لاستكمال بناء المدارس. إننا نؤمن أن أبناءنا وبناتنا، هم عدة الغد وذخيرة المستقبل، وكل استثمار في تعليمهم هو ضمانة لرفاه الأجيال المقبلة، ونحن نعلم ما يعانيه أبناؤنا وبناتنا في المساكن المستأجرة، التي يدرسون فيها حاليا، وسوف تتيح الاعتمادات الجديدة، بعونه تعالى، بناء المزيد من المدارس، التي تتوفر فيها كافة المستلزمات الصحية والتربوية، وتؤمّن البيئة المناسبة للدراسة.

خامسا: برنامج لدعم التعليم الفني والتقني وزيادة الطاقة الاستيعابية له، وتطويره وفقا لحاجة سوق العمل، وهذه الاعتمادات الجديدة سوف تؤدي، بإذن الله، إلى تدريب أعداد متزايدة من الشباب السعودي تدريبا متطورا وفعالا، يؤهلهم لأخذ مكانهم المشروع في سوق العمل، ويتيح لهم الاستفادة من الكاملة من فرص العمل الجديدة، الأمر الذي يسهم إسهاما كبيرا في حل مشكلة البطالة، وهي مشكلة لن يطول حلها، بإذن الله.

*** كل هذه مجالات حيوية وضرورية، فهل هناك بالإضافة إليها نصيب لقطاع الإسكان؟**

ـ لقد قمت قبل حوالي سنتين بزيارة تفقدية لبعض أحياء الرياض القديمة، وشاهدت بنفسي الأوضاع السكنية غير اللائقة، التي يعيش في ظلها عدد من المواطنين الأعزاء، والصور التي رأيتها لم تبرح ذاكرتي، وأنا أدرك أن ما رأيته خلال تلك الزيارة، هو مشهد يتكرر في مناطق أخرى من وطننا الغالي، والنية معقودة، بإذن الله، على تهيئة أسباب السكن الملائم المريح للمواطنين كافة، بشكل الفائض لزيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري، وذلك لمقابلة الطلب على القروض، وتقليص فترة الانتظار، وهذه التسهيلات، بالاضافة الى التسهيلات التجارية والمشاريع السكنية التعاونية والخيرية وجزء منها قد بدأ نشاطه بالفعل، وظهرت نتائجه، والجزء الآخر سوف تظهر نتائجه قريبا، سوف تمكن عددا متزايدا من المواطنين من تملّك مساكنهم الخاصة، وأدعو الله أن يجيء يوم لا نرى فيه مواطنا سعوديا واحدا بدون سكن لائق.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة